SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 4 2022
DOI: 10.51984/JOPAS.V21I4.2144

جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية مجلة
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2021)

إبراهيم علي الصغير الولي

قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال،جامعة الجفرة، ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالأسباب الاقتصادية والغير الاقتصادية للأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي، وكذلك معرفة أثر الأزمة النقدية في المتغيرات الاقتصادية (المختارة) والممثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة، كما استخدمت المنهج الوصفي من خلال وصف متغيراتها يختص بتشخيصها وتأثيراتها، حيث توصلت إلى أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة أثر في الناتج الإجمالي الحقيقي بشكل كبير، يرجع إلى الزيادة في عرض النقود إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية من أهمها تسرب الودائع من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا وهو الأمر الذي أثر في وضعية الاستقرار الاقتصادي والنقدي، أن زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد لا تؤدي إلى زيادة مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) في الاقتصاد الليبي بين الفترة والأخرى، أن زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان يرجع إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع منح الائتمان الموجهة نحو الأنشطة الاقتصادية والتجارية، كما اقترحت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأوضاع الأمنية والانضباط المالي والعمل على معالجة التحديات والعقبات التي تعيق عملية التصدير النفطي التي تسبب في انخفاض حجم النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة النقدية والمصرفية
أزمة السيولة
التضخم
الناتج المحلي الإجمالي
الائتمان المصرفي
عرض النقود خارج الجهاز المصرفي

The impact of the monetary crisis on some economic variables in the Libyan economy during the period (2011-2021)

Ibrahim Ali Sagheir Alwali

Economics Department, College of Business Administration, Al-Jufra University, Libya

ABSTRACT

This study aimed at defining the economic and non-economic causes of the monetary crisis in the Libyan economy, as well as knowing the impact of the monetary crisis on the (selected) economic variables represented in the real GDP, inflation rate, and the volume of bank credit during the study period. It also used the descriptive approach by describing Its variables are related to their diagnosis and their effects, as it was concluded that the money supply outside the banking system during the study period affected the real gross product significantly, due to the increase in the money supply to economic and non-economic reasons, the most important of which is the leakage of deposits from the banking system as a result of the lack of customer confidence, and the lack of stability The political and economic situation in Libya, which affected the situation of economic and monetary stability, that the increase in the money supply outside the banking system may not lead to an increase in the general level of prices (inflation rate) in the Libyan economy from time to time, that the increase in money supply and the decrease in the volume of credit is due to a factor The inability of banks to expand granting credit directed towards economic and commercial activities, as it was suggested to achieve political stability and economic conditions Security and financial discipline, and work to address the challenges and obstacles that impede the oil export process, which caused a decrease in the volume of foreign exchange.

Keywords:

Monetary and banking crisis
liquidity crisis
inflation
gross domestic product
bank credit
money supply outside the banking system.

Corresponding author:
E-mail addresses: ibrahimalwaly82@gmail.com

Article History : Received 02 July 2022 - Received in revised form 18 August 2022 - Accepted 03 October 2022

1-المدخل الأول : الإطار العام للدراسة (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

1-1 المقدمة:

لقد تناولت في الأدبيات الاقتصادية مفهوم الأزمة النقدية وأسبابها وآثارها في مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، وقد أوضحت ذلك من خلال نظرية كمية النقود الكلاسيكية، حيث أشارت هذه النظرية إلى (إن ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة) بمعنى أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني بنفس المقدار والعكس صحيح[1]، أما نظرية كمية النقود الحديثة للبروفيسور (ميلتون فريدمان) فقد افترضت مجموعة من الافتراضات حول الأزمة النقدية وعلاقتها بكمية النقود والمستوى العام للأسعار ومعدل التضخم وهي أن عرض النقود يلعب دور المتغير الوحيد والفعّال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي، بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع، تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل[2]

مما سبق يتضح أن الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي والتي بدأت في فبراير 2014 عندما أعلنت المصارف الليبية تحديد حجم السحب للعملاء من أرصدتهم لديها بمبلغ 300 إلى 500 دينار ليبي لكل أسبوعين ثم مرة واحدة في كل شهر لنفس المبلغ المشار إليه[3]، وكان السبب في ذلك خروج الودائع من الجهاز المصرفي (عرض النقود) والذي قُدر بمبلغ 17,174.9 مليار دينار ليبي في عام 2014 ثم ارتفع إلى مبلغ 23,007.3 مليار دينار في عام 2015، و27,103.2 مليار دينار في عام 2016، و 30,865.2 مليار دينار في عام 2017، ومبلغ 34,732.6 مليار دينار في عام 2018، و 39,732.0 مليار دينار في عام 2020[4]، مما أدى ذلك إلى زيادة سعر الصرف في السوق الموازية مقابل الدولار الأمريكي خلال الأعوام المشار إليها (2.980، 3.700، 7.012، 8.130، 6.25، 5.89 دينار) على التوالي [5]، وكذلك المستوى العام للأسعار المعبر عنهُ بمعدل التضخم خلال نفس الأعوام المشار إليها سابقا (2.4%، 9.8%، 25.9%، 28.5%، 13.6%، 1.4%)على التوالي[6]، كما أنعكس ذلك في انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال نفس الفترة المشار إليها (19,960.0، 20,212.8،18,770.3، 17,446.6، 16,448.3، 16,996.9 مليار دينار) على التوالي[7] وينسحب نفس التأثير للأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في انخفاض قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الأعوام المشار إليها وهي (87,346.7، 83,726.6، 81,427.2، 104,307.5، 112,791.5، 20,388.8 مليار دينار) على التوالي[8].

هذه الدراسة سوف توضح أثر الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي في بعض المتغيرات الاقتصادية ممثلة في إجمالي الناتج الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي، وهي دراسة وصفية خلال الفترة (2011 – 2021).

2-1 مشكلة الدراسة: هي المعضلة أو الوضع غير المرغوب فيه يشوبها التفسير والغموض، وبما يتوجب على الباحث أن يبحث عن الأسباب والعلل والمكامن ومسببات الغموض، وفي ضوء ذلك يضع الحلول أو العلاجات[9].

بالاستناد إلى ما سبق فقد بدأت الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي في عام 2014 واستمرت حتى 2021، وكان السبب الرئيسي لهذه الأزمة زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي خلال الأعوام (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2021) بلغت (17,174.9، 23,007.3، 27,103.2، 30,865.2، 34,732.6، 39,732.0، 31,799.8) مليار دينار على التوالي، مما أثر ذلك على كلاً من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم و حجم الائتمان المصرفي، وعليه يمكن عرض مشكلة هذه الدراسة من خلال السؤال التالي هو:

ما هي طبيعة الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وما الأسباب الكامنة وراء تكوينها وظهورها، وما تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية ممثلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي) ؟

3-1 فرضيات الدراسة: تمثل رأياً لحل المشكلة التي يدرسها الباحث، وتتم صياغتها في ضوء المعلومات والبيانات المبدئية التي يمتلكها[10]، بالاعتماد على التعريف العلمي لفرضيات الدراسة وبالاستناد إلى مشكلة هذه الدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بها فإن الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة هي:

أثرت الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي خلال الفترة (2011 – 2021).

4-1 أهداف الدراسة: هي عبارة أو مجموعة من العبارات تصف ما يسعى الباحث لتحقيقهُ من خلال بحثهُ بشكل كامل مروراً بعرضهُ للنظريات التي تدعم البحث والإجراءات التي يقوم بها والنتائج التي يتوصل إليها[11]، وعليه تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

أ- التعريف بالأسباب الاقتصادية والغير الاقتصادية للأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ب- التعريف بأثر الأزمة النقدية بالاقتصاد الليبي في المتغيرات الاقتصادية المختارة والممثلة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي) خلال فترة الدراسة.

5-1 أهمية الدراسة: هي ما يُمكن أن يترتب على نتائج الدراسة ومساهمتها العلمية في ذلك المجال، وقد تشمل مقترحاً عن كيفية الاستفادة بهذه الدراسة بعد تعميم النتائج[12]، وعليه تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال مساعدة صُناع السياسة الاقتصادية العامة (النقدية والمالية) في مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية على تصميم سياسة نقدية ومالية تهدف لمعالجة الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي، حيث يتوجب على مصرف ليبيا المركزي تحديد سياسية نقدية فعالة تعمل على إعادة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، كما يتوقع أنها تمثل إضافة علمية للمكتبة الأكاديمية ذات الصلة والاختصاص.

6-1 منهج الدراسة: المنهج الوصفي: ويستخدم هذا المنهج لجمع البيانات والمعلومات والحقائق والتفاصيل حول الظاهرة محل الدراسة من خلال المقارنة الجدولية للجداول الكمية لقيم هذه المتغيرات لهذه الظاهرة خلال الفترة (2011 – 2021).

7-1 أدوات الدراسة: هي الطرق التي تتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث، والتي تساعد في دراسة وتحليل مشكلة البحث،

وبعد ذلك التوصل إلى النتائج[13] ومن أهم الأدوات التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة في الوسائل الآتية وهي ما يلي:

أ- المصادر الثانوية: تم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة من خلال الكتب والمراجع وكذلك المجلات والرسائل العلمية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وأيضاُ التقارير التي تصدر عن جهات عامة محلية ودولية مثل مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي .

ب- الاستنتاجات والقراءات الذاتية للباحث.

ج- الجداول والرسومات والأشكال البيانية.

8-1 مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من كافة المؤسسات المالية والاقتصادية من خلال بياناتها ومعلوماتها بالمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد الليبي.

ب- عينة الدراسة: تتمثل في البيانات والمعلومات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية (المختارة) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2021).

9-1 حدود الدراسة: تكون فيما يلي:

أ- الحدود المكانية (الجغرافية): دولة ليبيا.

ب- الحدود الزمانية : تكون خلال الفترة (2011 – 2021).

10-1الدراسات السابقة:

1- دراسة[14] بعنوان: دور القطاع المصرفي الليبي في أزمة السيولة (الواقع والحلول المقترحة)، تهدف إلى تحليل مشكلة السيولة النقدية وآثارها، وبيان دور القطاع المصرفي في تفاقم هذه الأزمة بالإضافة إلى دورهُ في التخفيف من حدتها، حيث أوصت بمجموعة من الحلول العملية التي يمكن تطبيقها على المدى القصير (حدود سنة) بهدف التخفيف من حدة الأزمة، وأيضاً على المدى الطويل (من سنة فأكثر) لأجل القضاء على بعض الاختلالات والتشوهات في القطاع المصرفي وإعادة التوازن الاقتصادي.

2- دراسة[15] بعنوان: إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، هدفت إلى التعريف بالأزمات المصرفية كظاهرة اقتصادية وأسبابها بنوعيها الداخلي والخارجي وكذلك بيان آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية، وتوصلت إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل مباشرة على أرصدة الموجودات الأجنبية وبنيتها وعلى أرباح المصارف السورية التي تعرضت لخسائر مباشرة وغير مباشرة.

3- دراسة[16] بعنوان: السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، تهدف إلى تحليل الأزمة المالية الراهنة وأسبابها وكذلك السياسة النقدية التوسعية ودورها في تحقيق واستفحال الأزمة المالية، وخلصت إلى أن الأزمات المالية أكثر تكراراً وأكثر حدة، وأصبحت مكلفة سواء بالخسائر التي تلحقها بالأسواق المالية أو بالاقتصاد، وأزمة الرهن العقاري ما هي إلا واحدة من هذه الأزمات التي تسببت فيها السياسات النقدية التوسعية.

4- دراسة[17]بعنوان: الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ لها في بلدان مختارة، هدفت إلى تحديد مفهوم الأزمة المالية المتمثلة بالأزمة النقدية والمصرفية، وتحليل أهم المؤشرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات للتنبؤ بحدوث الأزمات المالية في بلدان آسيوية مختارة، توصلت إلى أن الارتفاع في أسعار الصرف والتوسع في الائتمان والزيادة في عرض النقد وارتفاع المديونية الأجنبية وهبوط معدل النمو الاقتصادي هي مؤشرات تدل على تعرض تلك البلدان إلى أزمة مالية.

2- المدخل الثاني: الدراسة النظرية.

2-1 مفهوم الأزمة النقدية و أنواعها.

2-1-1 تعريف الأزمة:

تعرف الأزمة على أنها حدث يهدد المصلحة القومية ويحدث في ظروف ضيقة وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها.

يمكن أن يتم إدراج تعريف للأزمة على ثلاثة مستويات كالتالي :[18]

1- على مستوى الاقتصاد: الأزمة موقف أو حالة خلل في نظام العمل أو الهيكل البنائي للاقتصاد، ويشكل تهديداً لمستقبل عملهُ، مؤدياً إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار في النظام، كارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز الموازنة، وارتفاع معدل البطالة..... الخ.

2- على مستوى القطاع المصرفي: تعتبر الأزمة شاملة للجهاز المصرفي عندما يتعثر عدد المصارف في آن واحد، وترتفع نسب الأصول المعدومة من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، وهذا ما يتطلب تدخلاً سريعاً من الحكومات كضخ سيولة نقدية للمصارف المتضررة، وضمان الودائع أو تجميدها.

3- على مستوى المؤسسة المصرفية: الأزمة هي الحالة من الاختلال أو الاضطرابات التي تنشأ جراء انحدار طويل الأمد في نوعية موجودات المصرف، أو جراء قيام المودعين بسحب مدخراتهم، وتجعل من المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماتهُ المالية تجاه زبائنهُ ودانيتهُ.

2-1-2 ماهية الأزمة النقدية.

تعرف الأزمة النقدية بأنها تتضمن هبوطاً شديداً في قيمة العملة الوطنية يصاحبهُ انخفاض حاد في الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية، ويُمكن أن تلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد أو المؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي .

أما الأزمة المصرفية: تعرف بها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية من قبل العملاء، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية.[19]

كما تعرف الأزمة الاقتصادية أنها نتيجة حدوث خلل في توازن الهيكل البنائي للاقتصاد القومي، كأزمات تخلق البنية الهيكلية، مثل قصور الإنتاج، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، وأزمة البطالة .....الخ.[20]

أما الأزمة المالية يقصد بها التدهور في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة دول، ومن أبرز فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامهُ الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم [21]

2-1-3 أنواع الأزمات (الاقتصادية- النقدية – المصرفية).

يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع من أهمها:

1- أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث هذه الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربين عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاتها الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد[22]، وكذلك عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة.[23]

2- أزمات مصرفية: هي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند حدوث تدافع شديد للمودعين[24]، وكذلك عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي.[25]

3- أزمات المديونية الخارجية: هي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها الخارجية .[26]

4- أزمة الاقتراض- الائتمان: تقوم البنوك عن منع العملاء الائتمان نتيجة تخوف البنك من عدم وفاء العملاء بالسداد نتيجة ظروف الاقتصاد .[27]

5- أزمات أسواق المال) حالة الفقاعات): تحدث نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة)الفقاعة)، حيث تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل.[28]

2-2 الأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي - الأسباب.

ظهرت المظاهر الرئيسية للأزمة النقدية بعد النقص المزمن في الأوراق النقدية بالدينار في المصارف الليبية مقابل زيادة حجم العملة المتداولة خارج هذه المصارف، إلى جانب انخفاض قيمتها اتجاه العملات الأجنبية، وحدث ذلك لأول مرة بدايةً من منتصف عام 2014، وخلافاً للحرب الأهلية التي بدأت أيضاً في ذلك العام[29]، كما انعكست هذه الأزمة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تحقيق الاستقرار وقيام الدولة أدت إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي مما دفع الأفراد إلى سحب أموالهم من المصارف وفضلوا اكتنازها والاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج الجهاز المصرفي[30]،حيث قفز حجم العملة المتداولة إلى حوالي 17,1 مليار دينار في عام 2014 إلى 39,7 مليار دينار في عام 2020 (حوالي 8,2 دولار أمريكي) عملة خارج الجهاز المصرفي[31]،وهذه الزيادة سببت في سحب كميات كبيرة منها لدى المصارف إلى حد استنزاف معظم العملة الموجودة فعلياً، وهو ما دفع المصرف المركزي إلى طبع كميات إضافية من العملة المحلية خلال الأعوام 2014، 2015، 2016 .[32]

كما ازدادت حدة هذه الأزمة منذ إقفال حقول النفط صاحب ذلك في انخفاض عائداتهُ، نتيجة لتوقف عمليات إنتاجهُ في ذلك الفترة، وكذلك الخلافات السياسية والانقسامات بين حكومتي الشرق والغرب[33]، وفي عام 2013 انخفض إنتاج النفط من 1,45 مليون برميل يومياً في مايو 2013 إلى 220,000 برميل يومياً في نوفمبر2013 وعاد لينتعش إلى 900,000 برميل يومياً ولكن لفترة محدودة، ثم انخفض إلى 400 برميل نهاية عام 2015، أما في عام 2016 وصل ما يقارب 379 برميل يومياً، ولكن حتى اليوم لا يزال الحصار يعوق إنتاج النفط بشكل روتيني[34]،حيث انهارت الإيرادات من 52 مليار دولار في عام 2012 إلى أقل من 4.8 مليارات دولار في عام 2016، وفي عام 2017 وصلت إلى 14 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 191.6% ثم إلى 21.5 دولار أمريكي عام 2021، بينما انخفض احتياطي ليبيا من النقد الأجنبي من 108 مليار دولار في عام 2013 إلى 57 مليار دولار عام 2015 ومن ثم إلى 38,37 مليار دينار عام 2020، وأدى الانخفاض في الاحتياطيات إلى خسارة عامة في الثقة في الدينار الليبي[35]، وفي محاولة للحد من الوصول إلى سعر الصرف الرسمي وإبطاء استنفاد احتياطيات العملة، خفض مصرف ليبيا المركزي إجمالي المعروض من الدولارات بطرقة تعسفية، أصبح من المستحيل على المواطنين العاديين تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من خلال القنوات الرسمية[36]، وقد جعلت هذه القيود للدولارات أكثر ارتفاعاً في السوق السوداء، حيث بلغ الدولار بنحو 7.012، 8.130 دينار في عامي 2016، 2017 على التوالي، مقارنتاً بنحو 1.45 في يونيو 2014، أي أن الدينار قد خسر ما يقارب 85% من قيمة الدولار الأميركي[37]، وأما في عام 2020 فقد الدينار بـ 54% من قيمتهُ، وذلك بعد قيود النقد الأجنبي الذي نفدها المصرف المركزي[38]، مما ينعكس ضعف الدينار مقابل العملة الصعبة وارتفاع الأسعار وتسبب في الظواهر الثلاثة (التضخم، وحجم السوق السوداء المتنامي، واكتناز الأسر الليبية للعملة المحلية أو الصعبة) في نقص إمداد الأوراق النقدية .[39]

إن العبث السياسي واختلاف أطراف الصراع واستمرار الحرب وإغلاق حقول وموانئ النفط، كل ذلك أدى إلى تفاقم هذه الأزمة في الأجهزة المصرفية،في حين أن مشكلة الأزمة النقدية لها أبعادها ومسبباتها. [40]

إذا لم يتحقق حوار سياسي حقيقي، فمن المرجح أن تستمر الأزمة النقدية في ليبيا حتى الأعوام القادمة سواء أن أعلن المصرف المركزي عن تخفيض قيمة سعر الصرف الرسمي أم لا، وإذا لم تتراجع شدتها فإنها قد تكون نسبياً في تأخر استقرار البلاد وازدياد حدة الجماعات المسلحة.

2-2-1 أسباب الأزمة النقدية الراهنة في الاقتصاد الليبي.

يُمكن تشخيص الأسباب وراء حدوث هذه الأزمة بشكل عام في الاقتصاد الوطني من خلال وضعها في مجموعتين من الأسباب وهي:

المجموعة الأولى: الأسباب الاقتصادية تتمثل في:

1- انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، إذ بدأت بالتراجع عندما بلغت 134 مليار دولار عام 2010 إلى 107.6 مليار دولار عام 2013 ثم إلى 56.8 مليار دولار بنهاية عام 2015 وإلى 38.37 مليار دولار عام 2020 مقارنتاً بـ 44.9 مليار دولار عام 2019[41]، يرجع السبب الانخفاض إلى توقف إنتاج النفط وقفل موانئ التصدير، ولجوء مصرف ليبيا المركزي إلى الصرف من احتياطيات النقد الأجنبي لتغطية الإنفاق العام.

2- ارتفاع إجمالي قيمة الدين العام خلال الفترة (2014 – 2020) إلى 150 مليار دينار، موزعة بين 84 مليار على مالية في طرابلس و 69مليار على مالية الحكومة في الشرق، كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 433%، وإن إجمالي المصروفات التسييرية بلغ 212.046 مليار دينار من إجمالي مصروفات الميزانية المالية والتي بلغت 275.844 مليار دينار خلال الفترة المذكورة.[42]

3- شهدت ليبيا زيادة في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (2011– 2021)، حيث بلغت ما يقارب 85,7 مليار دينار (17 مليار دولار) في عام 2021، مقابل 68.5 مليار دينار (14 مليار دولار) في عام 2012 .[43]

4- زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي،حيث وصلت حوالي 14.8 مليار دينار في عام 2011 ثم إلى27.1 مليار دينار عام 2016 و إلى39,732.0 و 31,799.8 مليار دينار في عامي 2020 و 2021 على التوالي .[44]

5- تفاوت في مرتبات العاملين في الدولة الليبية خلال الفترة المذكورة لعدد أكثر من 300,000 موظف في القطاع العام.

6- عدم اتجاه الاقتصاد الليبي نحو التنوع في القواعد الإنتاجية على مستوى السلع والخدمات (ثنائية الإنتاج والتصدير) النفط والغاز.

7- الادخار السالب (الاكتناز)، الذي ساهمة في تطوير وتنشيط السوق الموازية لعقد المضاربات السريعة.

8- التذبذب والتغيرات في أسعار النفط الخام على المستوى العالمي وانهيارهُ، حيث بلغت في عام 2013 ضمن متوسط بين 110- 113 دولار للبرميل وفي عام 2014 بدأت تسجل تراجعات متتالية إلى 40و 30 دولاراً، كما صعد برميل النفط في عام 2017في حدود 55 دولار، أما في عام 2020 شهدت تراجعاً ليبلغ 25.6 دولار، ثم قفز إلى مستوى ما يقارب 85 دولاراً في عام 2021 للبرميل في الأسواق العالمية[45] .

9- زيادة الدعم في الميزانية العامة المخصص بدعم المحروقات التي يهرّب نحو 40%منها خارج البلاد ويباع جُله في عرض البحر ودول الجوار.

المجموعة الثانية: الأسباب الغير الاقتصادية:

1- التحول السياسي الذي حدث في ليبيا.

2- الانقسام المالي (مصرفيين مركزيين) بين الشرق والغرب الليبي، واستمرار تردي الأوضاع الأمنية على خلفية الصراعات السياسية التي شهدتها البلاد مع نهاية عام 2014.

3- الحرب الأهلية والنزاعات القبلية التي اندلعت في يوليو عام 2014، وما نجم عنها من تمزق النسيج الاجتماعي في أغلب المناطق.

4- الهجرة والتهجير واللجوء والنزوح الأمر الذي أدى إلى تسرب العملة المحلية خارج الجهاز المصرفي لغرض المعاملات والاحتياط والمضاربة.

5- تفشي الفساد الإداري والمالي بين أغلب قطاعات الدولة قد يكون أكبر عائق يواجه الأزمة النقدية، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتقاعس مؤسسات القطاع العام والخاص عن دفع مستحقات الدولة .

6- الحدود المفتوحة غير الخاضعة لرقابة الدولة، التهريب المتعدد (الوقود والسلعة).

7- تعدد الراتب الشهري للفرد الواحد في العائلة.

3- المدخل الثالث: الدراسة الوصفية:

3-1 تمهيد:

في هذا المحور سوف تتم الدراسة الوصفية لمعرفة أثر الأزمة النقدية (عرض النقود خارج الجهاز المصرفي) في بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2021)، وذلك من خلال وصف متغيراتها التي تحتوي على قيم تلك المتغيرات مستخدمة أسلوب المقارنة الجدولية والرسوم البيانية على النحو التالي:

3-2 أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

جدول1 :حركة عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2021)

السنوات	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (م- د)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (م- د)	معدل النمو (%)
2011	14,840.1	-	27,287.4	-
2012	13,391.1	-9.76	56,355.1	106.52
2013	13,419.9	0.21	112,217.2	99.12
2014	17,174.9	27.98	87,346.7	-22.16
2015	23,007.3	33.95	83,726.6	-4.14
2016	27,103.2	17.80	81,427.2	-2.74
2017	30,865.2	13.88	104,307.5	28.1
2018	34,732.6	12.52	112,791.5	8.13
2019	36,691.8	5.64	99,438.6	-11.83
2020	39,732.0	8.28	20,388.8	-79.49
2021	31,799.8	-19.96	91,422.0	348.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.

2- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

3- البنك الدولي تقارير، أعداد مختلفة، منشورة على الموقع : www.albankaldwli.org .

ملاحظة: (م – د) تعني بالمليار دينار ليبي.

يُلاحظ من الجدول رقم (1) مدى تأثير عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك على النحو التالي:

1- عندما كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 يبلغ 14,840.1 مليار دينار كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة 27,287.4 مليار دينار .

2- في عام 2021 كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي 31,799.8 مليار دينار حوالي 7,098.16 مليار دولار، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 91,422.0 مليار دينار .

وهذا يعني أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد ازداد بنسبة 46.66% بحجم زيادة مقدارهُ 16,959.7 مليار دينار وذلك خلال الفترة (2011-2021) وفي مقابل ذلك يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2011 بلغ 27,287.4 مليار دينار ، بينما كان في عام 2021 بنسبة زيادة 29.8% ما يعادل مبلغ مقدارهُ 64,134.6 مليار دينار .

مما سبق يتضح أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة قد أثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير بزيادة مقدارها 64,134.6 مليار دينار، يرجع ذلك إلى الزيادة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية من أهمها (تسرب الودائع المصرفية من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء في هذا الجهاز، غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا بشكل عام وهو الأمر الذي أثر في وضعية الاستقرار الاقتصادي والنقدي) ولمعرفة المزيد عن أسباب زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، أنظر إلى أسباب الأزمة النقدية المدخل الثاني للدراسة النظرية الفقرة (2-2-1) من هذه الدراسة.

أنظر الرسم البياني رقم (1) الذي يوضح أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2011-2021).

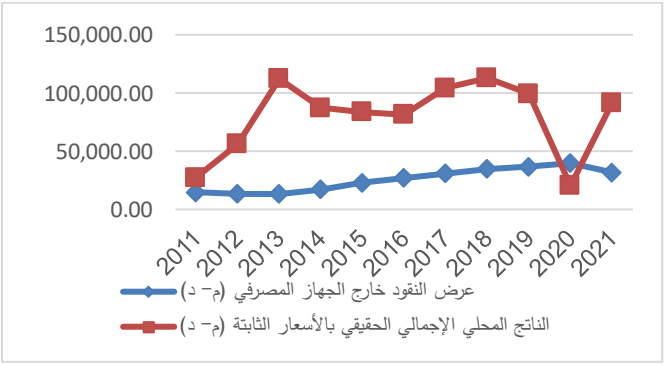

شكل1:حركة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي والناتج الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2011-2021)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي، أعداد مختلفة، ووزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

يتضح من الرسم البياني أعلاهُ الآتي:

أ- أن أعلى قيمة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي كانت اعتباراً من عام2017 إلى عام 2021 هي (30,865.2، 34,732.6، 36,691.8، 39,732.0 ، 31,799.8) مليار دينار على التوالي، بينما أقل قيمة لهُ من عام 2011 إلى 2013 هي (14,840.1، 13,391.1، 13,419.9) مليار دينار على التوالي.

ب- بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بـ 112,791.5 مليار دينار في عام 2018، بينما أدنى قيمة لهُ 20,388.8 مليار دينار في عام 2020.

3- أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

جدول2: حركة عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2021).

السنوات	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (م- د)	معدل النمو (%)	معدل التضخم (%)
2011	14,840.1	-	15.9
2012	13,391.1	-9.76	6.1
2013	13,419.9	0.21	2.6
2014	17,174.9	27.98	2.4
2015	23,007.3	33.95	9.8
2016	27,103.2	17.80	25.9
2017	30,865.2	13.88	28.5
2018	34,732.6	12.52	13.6
2019	36,691.8	5.64	-2.2
2020	39,732.0	8.28	1.4
2021	31,799.8	-19.96	2.8

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، تقارير، أعداد مختلفة، على الموقع : www.albankaldwli.org

من خلال الجدول رقم (2) الموضح أعلاهُ وبالاستناد إلى نظرية كمية عرض النقود [هنالك علاقة طردية بين كمية النقود (الكتلة النقدية) المتداولة في المجتمع وبين المستوى العام للأسعار]، وعليه يتضح الآتي:

1- في عام 2011 كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع) تبلغ 14,840.1 مليار دينار ، بينما معدل التضخم في نفس العام 15.9%، أما في عام 2012 انخفض عرض النقود بمقدار 1,449 مليار دينار عند قيمة 13,391.1 مليار دينار، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم إلى 6.1% في عام 2012 مما يتماشى مع نظرية كمية النقود المشار إليه، كما ينطبق ذلك في الأعوام (2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020) كما موضحاً في الجدول أعلاهُ.

في الأعوام (2018، 2021) هناك زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم، مما يتعارض هذا الأمر مع مفهوم نظرية كمية النقود، وقد يرجع السبب في هذا التناقض إلى طبيعة أساليب السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في سبتمبر عام 2018 بنسبة 183%.

2- يتضح أن أعلى معدل التضخم بلغ 28.5% عام 2017، بينما أقل معدل للتضخم خلال فترة الدراسة -2.2% في عام 2019 [46]، ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج المصرفي من 34,732.6 مليار دينار في عام 2018 إلى 36,691.8 مليار دينار في عام 2019.

أنظر الرسم البياني في الشكل رقم(2) يبين أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في معدل التضخم خلال الفترة (2011-2021)

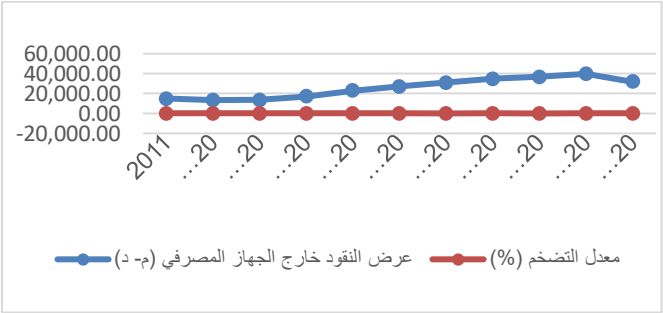

شكل 2: حركة عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2021).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي، أعداد مختلفة، ووزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

يتضح من الرسم البياني أعلاهُ الآتي:

أ-أن قيمة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي انخفضت من 14,840.1 مليار دينار في عام 2011 إلى 13,391.1 مليار دينار عام 2012 وأيضاً من 39,732.0مليار دينار عام 2020 إلى 31,799.8 مليار دينار في عام 2021، يرجع إلى الاستقرار شبه النسبي في الاقتصاد الليبي في ذلك العامين.

ب- يلاحظ أن معدل التضخم قد بدأ بالارتفاع اعتباراً من عام 2015 إلى أن أنهُ لم يستمر، وقد بدأ في الانخفاض اعتباراً من عام 2018 إلى 2021.

ج- أن أعلى قيمة لمعدل التضخم 25.9% و28.5% في عامي 2016، 2017 على التوالي، بالرغم أن السلطات الرقابية لم تتخذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار، بينما أدنى قيمة لهُ -2.2% في عام 2019.

3- أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي.

جدول3: حركة عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) وحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2021)

السنوات	عرض النقود خارج الجهاز (المصرفي (م- د)	معدل النمو (%)	حجم الائتمان المصرفي (م- د)	معدل النمو(%)
2011	14,840.1	-	12,786.5	-
2012	13,391.1	-9.76	15,899.5	24.34
2013	13,419.9	0.21	18,232.3	14.67
2014	17,174.9	27.98	19,960.0	9.47
2015	23,007.3	33.95	20,212.8	12.70
2016	27,103.2	17.80	18,770.3	-7.13
2017	30,865.2	13.88	17,446.6	-7.05
2018	34,732.6	12.52	16,448.3	-5.72
2019	36,691.8	5.64	16,912.7	2.82
2020	39,732.0	8.28	16,996.9	0.49
2021	31,799.8	-19.96	19,637.2	15.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي تقارير، أعداد مختلفةwww.albankaldwli.org

من خلال الجدول رقم (3) الموضح بأعلاهُ يتضح الآتي:

1- بلغ عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 بـ 14,840.1مليار دينار، بينما بلغ في عام 2021 بـ 31,799.8 مليار دينار بحجم زيادة مقدارها 16,959.7 مليار دينار بنسبة 46.66% وبالنظر إلى حجم الائتمان المصرفي في عام 2011 قد بلغ 12,786.5 مليار دينار بينما في عام 2021 بلغ 19,637.2 مليار دينار بزيادة مقدارها 6,850.7 مليار دينار بنسبة 65.1%.

2- يلاحظ أن زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد أدت إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي خلال الأعوام (2011، 2012، 2013، 2014، 2015)، بينما تغير الوضع اعتباراً من عام 2016 وحتى عام 2018 حيث كلما زاد عرض النقود خارج الجهاز المصرفي انخفض حجم الائتمان المصرفي، ثم بعد ذلك أصبحت العلاقة طردية بينها اعتباراً من عام 2019 إلى عام 2020، بينما عاودت هذه العلاقة لتختل في عام 2021 حيث أدى الانخفاض في عرض النقود إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي، يرجع السبب في زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان في الأعوام المذكورة إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع في منح الائتمان الموجهة نحو الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بينما اتضح أن انخفاض عرض النقود أدى إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية يعني أن المصارف قد استفادت قدرتها في خلق الائتمان المصرفي، ويبين ذلك بشكل واضح في عام 2021 فقد انخفض عرض النقود من مبلغ 39,732.0 مليار دينار عام 2020 إلى31,799.8 مليار دينار في عام 2021 بفارق 7,932.2 مليار دينار، وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي من مبلغ 16,996.9 مليار دينار في عام 2020 إلى مبلغ 19,637.2 مليار دينار في عام2021.

أنظر الرسم البياني رقم(3) يبين أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال (2011-2021).

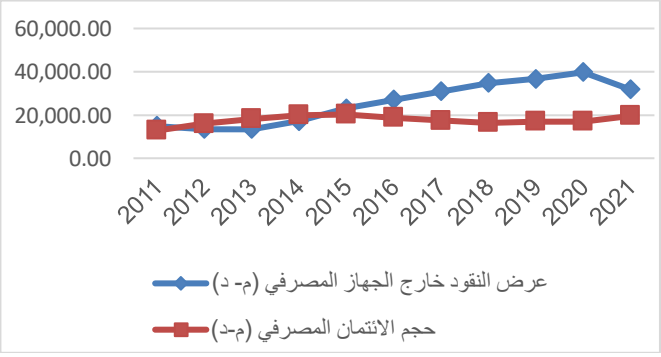

شكل3:حركة عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) وحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2021).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي، أعداد مختلفة، ووزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

يتضح من الرسم البياني أعلاهُ:

أ-أن قيمة حجم الائتمان في الاقتصاد الليبي آخذ وضعية الارتفاع والانخفاض اعتباراً من عام 2016 حتى عام 2021.

ب- كانت أعلى قيمة لحجم الائتمان المصرفي 20,212.8 مليار دينار في عام2015، بينما كانت أقل قيمة 12,786.5 مليار دينار في عام 2011، بينما أعلى قيمة لعرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2020 بلغ39,732.0 مليار دينار، وأدنى قيمة في عام 2012 بلغت 13,391.1 مليار دينار .

4-المدخل الرابع: النتائج والتوصيات (مقترحات والحلول):

4-1 تمهيد:

من خلال الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها الدراسة، ومناقشة فرضيتها وفقاً للمنهج التي تقيدت بها واعتمدت عليه، فقد توصلت إلى:

4-2 النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد أثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير بزيادة مقدارها 64,134.6 مليار دينار، يرجع إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية أهمها تسرب الودائع المصرفية من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا وهو الأمر الذي أثر في وضعية الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

2- أن أعلى معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بلغ 28.5%عام 2017، بينما أقل معدل-2.2% في عام 2019، ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج المصرفي من 34,732.6 مليار دينار في عام 2018 إلى 36,691.8 مليار دينار في عام 2019.

3- أن زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم خلال عامي 2018 و2021 يتعارض هذا الأمر مع مفهوم نظرية كمية النقود، وقد يرجع السبب في هذا التناقض إلى طبيعة أساليب السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في سبتمبر عام 2018 بنسبة 183%.

4- أن زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد لا تؤدي إلى زيادة مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) في الاقتصاد الليبي بين الفترة والأخرى، إما بسبب تطبيق سياسات نقدية تتناقض مع مفهوم نظرية كمية النقود أو دقة الأرقام التي تعبر عن عرض النقود ومعدلات التضخم.

5- أن زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان من عام 2016 وحتى 2018 يرجع إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع في منح الائتمان، بينما في عام 2021 انخفض من39,732.0مليار دينار عام 2020 إلى31,799.8 مليار دينار بفارق 7,932.2 مليار دينار أدى إلى زيادة حجم الائتمان من 16,996.9 مليار دينار في عام 2020 إلى 19,637.2 مليار دينار في عام 2021 يعني أن المصارف قد استفادت قدرتها في خلق الائتمان .

4-3 التوصيات (مقترحات والحلول): بالاعتماد على ما تم الوصول إليه من استنتاجات، فقد أوصى الباحث ما يلي:

1- السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والانضباط المالي وتوحيد المؤسسات المالية والسيادية، واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، وانتهاء حالة عدم اليقين التي تنفر رؤوس الأموال وتعمق من الأزمة النقدية.

2- مراجعة السياسة النقدية المتعلقة بتحديد قيمة الرسوم مبيعات النقد الأجنبي الذي تبناها مصرف ليبيا المركزي من عام 2018 إلى عام 2021 والتي تؤدي إلى انخفاض عرض النقود خارج الجهاز المصرفي.

3- يجب على إدارة مصرف ليبيا المركزي والفاعلين الاقتصاديين في ليبيا مراجعة السياسات المصرفية المتعلقة بعمليات الائتمان المصرفي.

4- العمل على إعادة ثقة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجهاز المصرفي لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج هذا الجهاز.

5- مراجعة سياسات إنتاج النفط والعمل على معالجة التحديات التي تعيق عملية التصدير النفطي التي تسبب في انخفاض حجم النقد الأجنبي، مما يسهم ذلك لبقاء الأزمة النقدية على حالها.

6- الأخذ بتجربة التغيير المتدرج لسعر الصرف وتوفير العملة الصعبة بسعر أعلى وتوفير السيولة المستخدم في شراء الدولار الأمريكي مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤسساتية، حتى يصل إلى السعر الطبيعي (ويحد من تأثير السوق الموازية).

قائمة المراجع

[1]- الشافعي، محمد زكي (1981)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة، لبنان، ص 467.

[2]- عابد، بشيكر (2010/2009)، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر(1970-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر03، ص30.

[3]- الشريف،معاد، أزمة السيولة في المصارف الليبية، مقال منشور على الموقع: https:// www.muaad.com.ly، تاريخ الزيارة 2022/8/2، الساعة 10:53 ليلاً.

[4]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2021، ص14.

[5]- أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار في السوق الموازي منشورة على الموقع: https:// www.ewanlibya.ly تاريخ الزيارة 2022/7/31، الساعة 7:10 صباحاً.

[6]- مصرف ليبيا المركزي، تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم، 2020، ص5.

[7]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2021، ص34.

[8]- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.

[9]- الضامن، منذر (2007)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر، الأردن، ص69.

[10]- الضامن، منذر (2007)، مرجع سبق ذكرهُ، ص70.

[11]- خضر، أحمد إبراهيم (2013)، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة وحتى الخاتمة، كلية التربية، جامعة القاهرة، مصر، ص23.

[12]- خضر، أحمد إبراهيم (2013)، مرجع سبق ذكرهُ، ص27.

[13]- بدر، أحمد (1994)، أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، الدوحة، ص36.

[14]- إنبية، عادل أبوبكر السائح إنبية، القطيوي، مصطفى على (2019)، دور القطاع المصرفي الليبي في أزمة السيولة (الواقع والحلول المقترحة)، مجلة الجامعي، المجلد/العدد ع29، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، ليبيا، ص2.

[15]- حواط، يزن غسان (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص3.

[16]- عبد الحق، بوعتروس، سبتي محمد (2009)،السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة،الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 20-21 /أكتوبر ، ص5.

[17]- جميل، هيل عجمي (2003)، الأزمات المالية (مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ لها في بلدان مختارة)، مجلة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص4.

[18]- حواط، مرجع سبق ذكرهُ، ص ص. 19-20.

[19]- النجار، فريد راغب (2000)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين(، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص43

[20]- حواط، مرجع سبق ذكرهُ، ص17 .

[21]- العقاد، نور محمد فواز (2014)، الأزمات المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف – دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ص 15-16.

[22]- بيبي، وليد (2015/2014)، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية- دراسة حالة دول شمال أفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيصر، بسكرة،ص8 .

[23]- علوش، إبراهيم، نحو فهم منهجي للأزمة المالية، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني www.arabranewal.org. ، تاريخ الزيارة:25 /2022/05، ساعة 12:57 ليلاً.

[24]- بيبي، مرجع سبق ذكرهُ، ص 10.

[25]- كورتل، فريد، رزيق كمال(ب، ت)، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد، العدد -20أ، ص13.

[26]- مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي (1998)، الأزمات المالية - خصائصها والمؤشرات الدالة التعرض لها، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مايو، ص92.

[27]- عمرو،محي الدين (2000)،أزمة النمور الآسيوية،دار الشرق للنشر،مصر، ص181.

[28]- الداوي، الشيخ (2009)، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، خلال الفترة 13-14 مارس، طرابلس، جامعة لبنان،ص32، منشورة عبر الموقع الالكتروني: .www.jinan.edu

[29]- علي،دنيا (2018)، الأزمة النقدية في ليبيا (الأسباب والحلول)، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http:// www.sada.ly//2018/01/10/ تاريخ الزيارة2022/04/05، ساعة الزيارة 15:03ظهراً.

[30]- علي،دنيا (2018)، مرجع سبق ذكرهُ.

[31]- شامية، عبد الله إمحمد (2016)، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، يونيو، ص2.

[32]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2020 ، ص19.

[33]- ديوان المحاسبة، التقرير السنوي 2016، ص54 .

[34]- علي،دنيا، مرجع سبق ذكرهُ.

[35]- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التقرير 2016، طرابلس، ليبيا، ص2 .

بن شتوان، فتحي حمد (2016)، مقترح لكيفية التعامل مع الأزمة الاقتصادية في ليبيا،مقال منشورة على الموقع: http://www.libya-al-mostakbal.org/تاريخ الزيارة: 2022/03/10، ساعة الزيارة: 11:20 صباحاً.

[36]- علي،دنيا، مرجع سبق ذكرهُ.

[37]- الاضطرابات تهوي بالدينار الليبي، مقال منشور على الموقع الالكترونيwww.alaraby.co.uk :، تاريخ الزيارة 2022/05/11، ساعة الزيارة 01:11 ليلاً.

[38]- بن شتوان، فتحي حمد، مرجع سبق ذكرهُ.

[39]- علي،دنيا، مرجع سبق ذكرهُ.

[40]- شامية، عبد الله إمحمد ، مرجع سبق ذكرهُ، ص3.

[41]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2021، ص75.

[42]- تقرير الاستئنائي عن الوضع المالي والاقتصادي للبلاد من الفترة الممتدة بين عام 2014-2020 منشور على الموقع الالكتروني: www.eanlibya.com/ تاريخ الزيارة: 2022/04/12، ساعة الزيارة: 11:03 صباحاً.

[43]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2021، ص60.

[44]- مرجع سبق ذكرهُ، ص56 .

[45]- عبيد الرقيق، الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب والمعالجات (دراسة وصفية تحليلية)، أسبابها وعلاجها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.eanlibya.com تاريخ الزيارة:2022/05/24، ساعة الزيارة:10:25 ليلاً.

[46]- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2021، ص55.